وقوع موجة من العمليات ستجرف اصواتا كثيرة لصالح الاحزاب اليمينية الاسرائيلية المنافسة

اسرائيل وجدت نفسها مجبرة للتعامل مع الامر الواقع والقبول بالانتخابات الفلسطينية وبمشاركة حماس على أمل ان تتحول فيما بعد الى حزب سياسي يتخلى عن السلاح

■ «مجموعة الازمة الدولية» هي عبارة عن منظمة تشكلت من مجموعة من الاشخاص يوصفون بأنهم من «ذوي النوايا الحسنة»، تحاول دراسة النزاعات في ما لا يقل عن خمسين دولة في العالم، وأن مجلس امناء هذه المنظمة مليء بأسماء بارزة سبق وأن شغلت وظائف رفيعة، رؤساء دول، وزراء خارجية، رؤساء حكومات ودبلوماسيين معروفين (والسفير الامريكي السابق ورئيس جامعة تل أبيب البروفيسور ايتمار رابينوفيتش هو الاسرائيلي من بين هؤلاء). كما أن هذه المنظمة تفتخر بقدرتها على تحريك وعمل حوالي 110 من المحققين الاكفاء الذين يستطيعون الوصول الى مراكز وبؤر النزاع ودراستها عن قرب وبتعمق.

في نهاية الاسبوع الماضي، نشرت هذه المنظمة دراسة موسعة وكثيرة الصفحات عن تنظيم حماس بعنوان «دخول حماس: تحدّ في العملية السياسية». فهذه الدراسة جرت تحت مراقبة، بل إنها مراقبة وتدقيق عميق للغاية: ان نقطة البداية واصوله تنبع الان من أنه (اي تنظيم حماس) موجود الان.. ولا زال يحتفظ بميثاقه.. وبسلاحه.. وهو شريك شرعي في عملية تحديد مستقبل هذه المنطقة، والسؤال فقط هو: كيف يمكننا التعامل معه الان؟.

الوثيقة تتحدث عن وجود عدة توصيات، فالوثيقة توجه توصية الى السلطة الفلسطينية للعمل «خلال مئة يوم» للحصول على موافقة المجلس التشريعي الذي سينتخب لاتخاذ قرار بضرورة اقرار واعتراف جميع القوى المشاركة فيه على أن الطريق الوحيد للتوصل الى السلام هو بالطرق السلمية فقط.. وكذلك فصل ـ نهائي ـ لاجهزة وقوات الامن ـ الفلسطينية ـ عن كل النفوذ والقوى السياسية ومن ثم الاعلان عن البدء بعملية «نزع سلاح تدريجية» كما ان على السلطة الاعلان عن «تمديد فترة الهدنة» لمدة ستة أشهر جديدة اخرى.

وكذلك، فان هذه المنظمة تدعو اسرائيل للاستجابة الى هذه المبادرات وأن تعمل من جانبها وعلى النحو الذي تراه الى وقف لاطلاق النار بحيث: الامتناع والتوقف عن عمليات التصفية والقتل.. والامتناع عن الدخول ـ التسلل ـ الى المراكز السكانية ـ الفلسطينية ـ وعن هدم البيوت والبدء باطلاق سراح معتقلين من السجون الاسرائيلية بصورة فعلية ولا سيما من عناصر التنظيمات التي تؤيد الهدنة وتشارك فيها. ولاظهار مدى الحاجة للدور الاوروبي، فان هذه المنظمة توجه توصيتها الى الدول الاوروبية وتطلب: اعادة اتصالاتها مع المجالس المحلية والبلدية التي فازت حركة حماس برئاستها وان تجديد دعمها المالي لها وذلك على اساس الاعتقاد ان حركة حماس سوف تنصاع للقرارات الجديدة التي ستشارك فيها. ومن ثم القرار باخراجها من قائمة «المنظمات الارهابية»، واذا ما عادت ـ حماس ـ وجددت نشاطاتها الارهابية فيمكن اعادة قطع العلاقات. كما أن هذه المنظمة تقدم توصيتها للادارة الامريكية وتقول: «ضرورة بلورة توجه وسياسة جديدة ازاء حركة حماس بحيث تكون «ذات افق واسع» وان تدرس بدورها جميع التوصيات التي صيغت ووجهت للاوروبيين.

من الجيد دائما التفكير بمنطق وبثقافة وبعقل منفتح وتوسيع الافاق، ولكن في هذه الحالة، فان مصطلح «الانفتاح» يعتبر مرادفا لكلمة «الانهزام» لان العالم مطالب الان بأن يقرر ويعترف ويتعامل مع برلمان فريد من نوعه، ففي زاوية من زواياه تجلس حركة فتح والتي يشكل عدد لا بأس به من مسؤوليها «رؤساء لجماعات مسلحة» وبعضهم تم تصنيفهم «كزعران مسلحين».. وفي الركن الاخر يجلس اعضاء حركة حماس الذين انتخبوا للمجلس التشريعي الذين سبق لهم ـ كلهم ـ ان اقسموا الايمان على «تدمير دولة اسرائيل» لا يتخلون عن الارهاب ومرتبطين عقائديا وماليا مع طهران ودمشق.

أذكر أنه حين تصاعدت وتيرة النقاش والجدل السياسي في اسرائيل في أعقاب التوقيع على اتفاقيات اوسلو، فان المؤيدين لها كانوا يؤكدون بأن «منظمة التحرير الفلسطينية» وفي اللحظة التي ستوقع فيها على هذه الاتفاقية لن تظل منظمة للتحرير، وانما ستتحول من منظمة مسلحة مقاتلة الى حركة عمل سياسي رسمي تسعى لاقامة دولة فلسطينية بطريق التفاوض والحوار، وانها ـ أي م.ت.ف ـ بدلا من أن تقيم دولتها على انقاض دولة اسرائيل فانها ستعمل لاقامة الدولة الفلسطينية الى جانب دولة اسرائيل.. والان، فان نفس هذا الادعاء ـ الجدل ـ يعود ليطرح من جديد بالنسبة لحركة حماس حيث يقولون: «ان حماس في السلطة لن تكون حماس التي نعرفها» لان وجه وتوجه حماس الان هو للسلطة وليس للارهاب.

للاسف، فان هذا التحليل والفهم المشرق والمتفائل قد تحقق على صورة نسبية جزئية، وهو جزء له علاقة بالفشل الاسرائيلي الذريع في اتفاقيات اوسلو. ولكن، مع ذلك، يقال: «ان منظمة التحرير الفلسطينية تعهدت والتزمت بان تعترف ـ على الاقل ـ بوجود دولة اسرائيل والتوقف عن العمل المسلح وتغيير بنود في الميثاق الوطني الفلسطيني.. وقد نفذت ذلك. ونعرف الان، ان هذه العملية (اتفاقيات اوسلو) جلبت لاسرائيل الكثير من المزايا الحسنة والخير الوفير، فهي الى جانب تحسن علاقاتها وسمعتها الدولية وتجديد علاقات سياسية لها مع عدد من دول العالم فانها استفادت ـ كذلك ـ على الصعيد الاقتصادي بما في ذلك ضمن علاقاتها مع عدد من الدول العربية نفسها، كل ذلك جاء بعد التوقيع على اتفاقيات اوسلو وليس قبلها. وبنظرة سريعة نرى، أن حركة حماس لم تلتزم أو تتعهد بأي شيء حتى الان، الا ـ فقط ـ بالتوقف المؤقت عن العمليات المسلحة والمشاركة المباشرة في هذه العمليات (حيث ان مشاركتها غير المباشرة عن طريق دعم الجهاد الاسلامي في هذه العمليات لا زال مستمرا). ومع ذلك فان هذه الحركة حققت مكسبا لها من خلال هذا الموقف واستفادت منه جيدا.

لا بد من الاقرار بوضوح، ان مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية تعتبر في حد ذاتها فشلا لاسرائيل. فحين زار «ابو مازن» واشنطن في شهر ايلول (سبتمبر) من العام الماضي استطاع اقناع الادارة الامريكية (الرئيس بوش ووزيرة خارجيته رايس) انه اذا لم تجر الانتخابات التشريعية في السلطة الفلسطينية فانه (ابو مازن) «لا يستطيع الاستمرار في تولي هذه المسؤولية».. وتمكن من اقناع هذه الادارة بأن لا بد من السماح بمشاركة حركة حماس، لانها بعد أن تشارك في هذه الانتخابات وتصبح ممثلة في المجلس التشريعي فانه (ابو مازن) سيتمكن من تجريدها من السلاح لانها ستتحول الى حزب سياسي. وعلى الفور سافرت الوزيرة الاسرائيلية تسيبي لفني الى واشنطن وحاولت ان تصرخ هناك محتجة على الموافقة الامريكية، لكن ذلك لم يفدها بشيء، لان الامريكيين كانوا قد أجمعوا على ضرورة اجراء الانتخابات وانجاحها وكان قرارهم واضحا بهذا الخصوص. وبعد ذلك، وحين اخذت استطلاعات الرأي تشير الى تصاعد قوة حماس وامكانية حصولها على عدد كبير من الاصوات، حينها شعر ابو مازن بذعر وحاول التطرق الى فكرة تأجيل هذه الانتخابات فان الادارة الامريكية ابلغته بان «الوقت اصبح متأخرا» وانه بذلك اصبح في وضع لاعب الشطرنج الذي وفقا لاتفاق «اذا لمست.. حرك».

غالبية الجمهور في اسرائيل يشعر حاليا باليأس من السلطة الفلسطينية، لان مشكلتهم الوحيدة الان هي خفض مستوى الارهاب. فمن ناحية حزب «كديما» الجديد، وهو الحزب الوحيد الممثل حاليا في الحكومة الاسرائيلية، فانها توجد مصلحة اضافية تفيده في الاستعداد للانتخابات البرلمانية.. لان وقوع موجة من العمليات الارهابية الجديدة عشية هذه الانتخابات فانها ولا شك ستجرف اصواتا كثيرة لصالح الاحزاب اليمينية المنافسة في هذه الانتخابات. وان هذه الحكومة، مثلها مثل جميع حكومات اسرائيل تتطلع الى هدوء تام ومتواصل، ولكن من مصلحتها الفعلية الحفاظ على هذا الهدوء ـ على الاقل ـ لغاية الثامن والعشرين من شهر اذار (مارس) المقبل (موعد الانتخابات للكنيست القادمة).

كذلك الحال، فان التقليل والتراجع في مستويات الارهاب، ولو على المدى القصير فقط، فانه يشكل هدفا بالغ الاهمية، والسؤال هو: ما هو الثمن الذي ستقدمه اسرائيل مقابل ذلك ولكن على المدى البعيد؟ فيبدو أن أفعى مجلجلة قد اتخذت جحرا لها امام بيتنا، وان حقيقة الاعتقاد بأن هذه الافعى ليست جائعة اليوم، لا تفي بأنها ستظل غير جائعة الى أبد الآبدين!.

ناحوم برنياع
كاتب ومحلل إسرائيلي
(يديعوت أحرونوت) 2006/1/23

منظر عام لدوار المنار في مدينة رام الله تغطيه ملصقات دعما لمرشحين لخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية

حتى في حزب العمل لا يخجلون من التمدح به

تقسيم القدس الذي كان «بقرة مقدسة» أصبح جزءا من البرنامج الوزاري في اسرائيل

■ لقد أصبحت القدس في واقع الأمر مُقسمة. اذا استثنينا البلدة القديمة وبضع غزوات لشراء لحم الخروف في بيت حنينا أو لاصلاح السيارة في وادي الجوز، فانه لا تطأ قدم يهودي الأحياء في شرقي المدينة. فشعفاط، وجبل المكبر، والعيسوية، وصور باهر وأخواتها، أصبحت مناطق لنسل ابراهيم. لا يصل أحد في الحقيقة الى هناك. في كل بضعة ايام يوجد وجود لشاحنات لنقل القمامة برعاية بلدية القدس أو الأمم المتحدة، لا أكثر، أما الشيء المحقق فهو أن برنامج العمل الاسرائيلي في غضون الشهور القريبة سيدور حول سؤال معقد سيُسمى ببساطة: «التقسيم أم عدم التقسيم»؟ لأننا كيفما أدرنا ميدان اللعب السياسي، ستُطرح القضية، وتقسيم القدس الذي كان الى الآن «بقرة مقدسة» أصبح جزءا من البرنامج الوزاري، لا يخجلون حتى في حزب العمل من التمدح به.

بحسب استطلاعات الرأي الأخيرة، لا مكان عند المواطن الاسرائيلي من العامة للتباحث فيما يتعلق بالضفة مثلا. فحكمها حكم غوش قطيف. أما فيما يتعلق بالأجزاء التي يسكنها العرب من عاصمة اسرائيل فان الجدل أكثر تعقيدا. من المعقول أن نفترض أن كل واحد من المرشحين ذوي الصلة لولاية رئاسة الحكومة القادمة لاسرائيل سيُدلي برأيه في الموضوع. اذا ما قمتم بتحليل، ولو كان سطحيا، فسترون أن الجميع على حق. فاولئك الذين يزعمون أنه ينبغي تقسيم القدس على حق. فانه لا داعي للتمسك بسكان يشعرون بالمرارة يُكلفون خزانة الدولة والبلدية مليارات الشيكلات في كل عام. وسيقولون أصلا إن هذا التقسيم قد أصبح قائما ايضا بغير سور فاصل. يضاف الى ذلك أن سكان شرقي المدينة يشاركون في الانتخابات للسلطة الفلسطينية. في مقابلة ذلك، سيسأل المعارضون، «هل دماء الجنود دُفعت مجانا فداء الحائط الغربي؟»، وسيعززون مزاعمهم بوجود يهود في جزء من الأحياء. وماذا سيكون مع مشروع «نوف تسيون»، الذي سيقوم عند مدخل قرية جبل المكبر؟ وكذلك هم على حق ايضا. العقدة تزداد قوة عندما يسألون السكان العرب في المدينة ما الذي يريدون. أكثرهم، واعجبوا لذلك، يفضلون العيش تحت سلطة اسرائيلية، والتنازل عن التجربة الشعورية العذرية من الإسهام في بناء الدولة الفلسطينية. أما آخرون فيطلبون يوتوبيا، ويرون الحل في حياة بلا حدود. ومع ذلك، فان استطلاعا أجراه مؤخرا معهد «تتسبيت» والدكتور اهارون باين، يكشف عن أن 63 في المئة ممن سُئلوا في الاستطلاع، من سكان القدس الغربية، مستعدون لتقسيم المدينة من جديد. يظهر من نفس الاستطلاع أن أكثر المسؤولين في الاستطلاع يفضلون تقسيما تبقى فيه البلدة القديمة وحي جبل الزيتون (وفيه مقبرة يهودية) في يد اسرائيل، وأن يُنقل سائر الأحياء ليرعاها أبو مازن. ينبع أساس القلق لدى الجمهور من التآكل الدائم في عدد اليهود في المدينة. فقد انخفضت كثرة وقفت في عام 1967 عند 75 في المئة، في هذه الايام الى الثلثين، وبحسب تنبؤات سكانية، ستغيب بعد 24 سنة. سيكون تعادل آنذاك.

من الذي يسألهم؟

أكثر السكان العرب الذين حادثناهم، يعلنون أنهم لن ينتقلوا الى فلسطين. الاسباب وجودية واقتصادية في أساسها، متبلة بقليل من الحنين لايام الطفولة. وعلى نحو مبدئي عرب القدس يخافون على مصيرهم في اليوم الذي سيقام فيه سور بينهم وبين العالم الغربي. فالقصص من الأقرباء في الجانب الآخر ليست مثيرة إثارة خاصة. اليوم، يستمتع عرب القدس بحرية الحركة غير المحدودة في جميع أنحاء اسرائيل، وبأجور مُحسنة، وبتأمين صحي، وبتأمين وطني وما الى ذلك. ولكل ذلك وزن ثقيل في التقديرات المؤيدة أو المعارِضة التقليدية.

في مقابلتهم، يضطر أقرباؤهم خارج الجدار الى الوقوف لساعات عند الحواجز، وعند المرض يستطيعون اختيار واحد من خيارين: الخدمات الصحية التي ينتجها الرئيس، أو الانتظار بضيق عند الحاجز مع خسارة ساعات ثمينة ليصلوا الى مستشفى طبيعي. الأجور في السلطة أقل بثلث، والبنى التحتية مُختلة والاضطراب في احتفال. حتى التوفير في ضريبة المسقفات والمنتجات الاستهلاكية، ليس فيها ما يُقنع أحدا منهم بالانتقال الى هناك. «فلسطين هي شعبي، أفكر في فلسطين، وأفكر في اسرائيل، وأفكر في نفسي ايضا»، يُبين عيسى قمبز، أحد سكان بيت حنينا. «عندما أفكر في ذلك، فانني غير مستعد للمضي للسكن في السلطة الفلسطينية. لماذا أمضي الى هناك؟ هنا الجميع مثقفون، يوجد هنا مصدر عيش وصناديق مرضى. وضعي أفضل في اسرائيل».

منذ أن أصبح سيف التقسيم يدنو من رقابهم، قام سكان كثيرون بلعبة صغيرة. فمخيم اللاجئين شعفاط، مثلا، مُقسم اليوم في اثنين. السفر في الشارع الرئيس يدل على التناقض. كل المباني عن جهة اليمين تُعد اسرائيلية. انهم يدفعون ضريبة مسقفات والضرائب كما يطلب القانون، ويتمتعون باخلاء القمامة وأجور السكن مرتفعة جدا. أما من الجهة اليسرى من الشارع فتلك فلسطين. لا يوجد اخلاء للقمامة، ولا توجد ضرائب، ولا توجد ضريبة مسقفات وأجور السكن منخفضة. بسبب التقسيم الواقع، السكان الذين بقوا تحت رقابة السلطة استأجروا شققا في الجزء الاسرائيلي، بالرغم من أن الأسعار أعلى بضعفين في أفضل الحالات وبخمسة أضعاف في الحالة الاسوأ. ومن اجل التذوق، سنقول إن فيلا فخمة في الجانب غير الصحيح من سوق الأملاك غير المنقولة ستكون كلفتها نحو 400 شيكل في الشهر. أما شقة متواضعة فيها اربع غرف في الجانب الاسرائيلي من شعفاط فستكلف أكثر من 2000 شيكل في الشهر. ولن يساعد شيء. فهذا الفرق، الذي هو أعلى من نصف الأجرة الشهرية المتوسطة، يساوي الكثير. يضاف الى ذلك أنهم يعتنون بدفع ضريبة المسقفات بحرص، ويتمسكون بكل ما يستطيعون ليُعدوا سكانا في اسرائيل. عندما تسقط قطعة الخبز على الارض، فانهم سيريدون أن يكونوا في الجانب الصحيح. «هل سيمنحوننا تأمينا وطنيا في فلسطين؟»، يسأل أحد السكان من بيت حنينا. «دعك من هذا، من الذي يريد أن يمضي الى هناك؟ إعلم أن الاسرائيليين لن يعطوا بيت حنينا أبدا. يكفيهم أنهم يأخذون أطنانا من ضريبة المسقفات على كواهلنا. لا أعرف أحدا يريد العيش هناك، كلهم يهربون. قل لي أنت، أمنْ يملك بطاقة هوية زرقاء سيمضي ليعيش في فلسطين؟». من جهة مبدئية، الحديث عن سكان طبيعيين حتى اذا وقع القضاء فانهم سيقبلونه بهدوء ويحاولون المجابهة، لكن هناك آخرين مستعدون للنضال بما أوتوا من قوة.

«سنقوم بانتفاضة ضد فلسطين. إن ما كان في الانتفاضة ضد اسرائيل ليس شيئا»، يهدد أحد سكان شعفاط. في صور باهر ايضا، ويوشك السور أن يُبنى فوق رؤوس سكانها وهو الذي سيفصلهم عن القدس، هم مستعدون للقتال. «صدقني أنهم اذا ما نقلونا الى فلسطين، فانني قد أُفجر رؤوسهم»، يقول أحد السكان، «سنقوم بحرب. في صور باهر سلاح، ونوي أن نحارب بكل طريقة للبقاء في اسرائيل. خلص. كل حياتي أنا في اسرائيل والأفضل لي أن أكون هنا، لا أريد شيئا، فقط أن يسمحوا لي بأن آتي بالطعام لأبنائي».

ويوجد بالطبع رومانسيون. اولئك الذين يحتذون على مثال فترة السور والبرج و«نحن جئنا الى البلاد»، ويريدون تحقيق الرؤيا الصهيونية في فلسطين. هؤلاء لا يرون مزايا الخدمات الاسرائيلية. على العكس انهم يتنبهون الى الظلم، والى نقص البنى التحتية المعقولة في القرى، والى العلاقة المذلة والى نظرات الريبة بعد كل عملية تفجيرية. «لا يهمني أن أسكن فلسطين»، يقول حسين بدرية، اللحام من بيت حنينا، «أيوجد أحد لا يحب أن ينام في بيته؟ كل من قال لك انه يود البقاء في اسرائيل كاذب. انني أبحث عن أبي، وأنا أريد كرامتي. هذا أهم عندي كثيرا من المال. صحيح أنه في كل شيء جديد مشكلة، ولكن ينبغي أن يبدأوا فقط. هل سمعت مرة عن انسان يصعد في السلم من الأعلى؟ في النهاية سيكون تنظيم. قل لي أنت، كيف بدأ اليهود؟ أنا أعيش بكرامة، لا يسوؤني العيش في اسرائيل، لكن تنقصني سيادتي. كانت عندي ملحمة في رام الله، لكنني أغلقتها لأنني كنت في كل يوم أنفق اربع ساعات على الدخول والخروج. أنا قدسي، لكنني أعتقد أنه يجب أن تكون دولتان. ما السيء في هذا؟».

كل القرى، ما عدا حي بيت حنينا، موجودة في ضائقة شديدة من الخدمات والبنى التحتية. فالشوارع مدمرة، مليئة بالحفر، وفي جزء من الاماكن الحديث عما يكون خطرا حقيقيا. في الشوارع الرئيسة لا يوجد امكان لعبور أكثر من سيارة واحدة. يوجد إهمال، وقمامة في الشوارع وبناء غير قانوني.

في العيسوية مثلا، يهيج غضب المختار درويش موسى درويش في الأساس لحقيقة أن مراقبي البلدية يهدمون بيوتا بُنيت على اراض، بدل أن يصدروا أوامر هدم لتوسيع بناء السكان على حساب الشارع الضيق أصلا.

عبء اقتصادي ثقيل

تشير الأرقام، كما تظهر في التقارير التي جمعها الدكتور مئير مرغليت من اجل فروع بلدية القدس من عام 2003، الى فجوة عظيمة بين القسم الغربي والقسم الشرقي في الاستثمار من الميزانية. فالساكن في غربي المدينة يحظى بنفقة مقدارها 142 شيكلا، في مقابلة ابن عمه من شرقي المدينة الذي ينفقون عليه 2,7 شيكل في المتوسط. هذه الفجوات كبيرة فيما يتعلق بجميع الفروع. في فرع تحسين وجه المدينة المسؤول عن تطوير الحدائق العامة، والشوارع والأرصفة، وصيانتها، أنفقوا في شرقي المدينة 600 ألف شيكلا من ميزانية تبلغ 67 مليونا. ادارة التربية مثلا تنفق 7351 شيكلا على الطالب من غربي المدينة، في مقابلة 2400 شاقل على طالب من شرقيها. وهذان مثلان فقط يشهدان على القاعدة يقينا. من جهة البلدية، سكان شرقي المدينة عبء ثقيل، بالرغم من أن عددهم زهاء 230 ألف شخص، الايرادات من ضريبة المسقفات ومن الضرائب لا تغطي النفقات الكبيرة. إن النفقات نفقات تصدر عن السياسات الحكومية على مدى السنين. «السكان العرب من القدس عبء اقتصادي على المدينة»، يقول الدكتور موشيه عميراف، رئيس قسم الادارة والسياسة العامة في معهد بيرل، والذي كان قبل ذلك مستشارا لايهود باراك في محادثات كامب ديفيد. «قاموا بكثير من الأخطاء في المجال الاقتصادي.

سواء ببناء الأحياء الجديدة في السبعينيات والتي جلبت آلاف الفلسطينيين الى المدينة، أو باستمرار تطوير الصناعات الرخيصة على حساب الهاي تيك. وهذا قبل أن نذكر مليار شاقل تقريبا تخرج في كل عام من صندوق التأمين الوطني. لا ريب أن تصور حكومة اسرائيل، قد طلب دائما تعزيز القدس اليهودية، وقد فشل».

يزعم خبراء آخرون أن الجهل بما يتعلق بقضية التقسيم كبير جدا. إن السُذج ومن يُفترض أن يفهموا شيئا أو اثنين في الموضوع، لا يعلمون أي الأحياء من شرقي المدينة يجب الانفصال منها. على عكس ما يمكن التفكير فيه، ليس الحديث عن أحياء يهودية جلية مثل النبي يعقوب، وجيلو وبسغات زئيف، بل عن أحياء وقرى لم تعد منذ زمن جزءا من رتابة عيش المقدسي الغربي. ومع كل ذلك، لسكان شرقي المدينة مصلحة كبيرة في البقاء تحت سلطة اسرائيل، برغم الظلم.

يوفال هايمن
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/1/23

بينما المنافسة تشتد في الحملة الانتخابية بين الحركتين

حماس ستكون في المعارضة والائتلاف في نفس الوقت بينما تحاول فتح ادارة اقتصاد انتخابي والتخويف من أصولية الحركة الاسلامية

■ بعد أن انتهى الصراع الحاد بين الشبان والقدامى حول تشكيلة قائمة فتح للانتخابات البرلمانية، تُركز الحملة الانتخابية الفلسطينية في الجدل حول الأفكار والنهج وليس على الأفراد والشخصيات.

صحيح أن المتحدثين بلسان فتح وحماس يحاولون هنا وهناك تشويه بعضهم البعض، إلا أن الامور لا تُقال بصورة مباشرة في العادة، والجدل يدور حول طريقة الحكم والسياسة التي اتبعتها السلطة الفلسطينية.

إلا أن انتقادات حماس لكون اجهزة السلطة فاسدة ومُسرفة، وأن سياسة اوسلو قد فشلت ورحلت عن هذا العالم ـ تُصد من قبل فتح بعدة وسائل. الطريقة الاولى تتم من خلال ادارة اقتصاد انتخابات. في الاشهر والاسابيع الأخيرة جُند لاجهزة الأمن الفلسطينية (وخصوصا في غزة) آلاف الشبان الذين بدأوا في تلقي رواتبهم القليلة المعتادة في السلطة. الامور وصلت الى حد نشر أنباء في وسائل الاعلام المحلية في الايام الأخيرة حول الازمة الاقتصادية الحادة المتوقعة في السلطة بُعيد الانتخابات. بناء على ذلك، من الممكن القول أنه اذا مرت الامور بسلام وجرت الانتخابات بعد غد، فلن يتفاجأ أحد اذا لم تتمكن المالية الفلسطينية من دفع رواتب شهر كانون الثاني (يناير).

المتحدثون بلسان حركة فتح يحذرون من أن نجاح حماس في الانتخابات سيدفع دول العالم واوروبا وامريكا الى الكف عن مساعدة السلطة ماليا. قائد حماس، اسماعيل هنية، رد على ذلك بالقول: «لدى السلطة الفلسطينية ما يكفيها من المال، ولدينا احتياطيات غاز غير مستغلة في شاطئ غزة». هو ورفاقه يدعون أنهم قد تحدثوا مع دول اوروبا حول ذلك، وأنه لا داعي للخوف من توقف الدعم. «فنزويلا ودول اخرى في جنوب امريكا لا يخشون امريكا، فلماذا نخشاها نحن؟»، قال هنية.

أما في الشأن السياسي، فقد سخر محمد دحلان من المتحدثين باسم حماس عندما قالوا أن اوسلو قد فشل: «اوسلو فشل؟ فكيف يحدث اذا أنكم تشاركون في المعركة الانتخابية الآن؟». أي أنه لو لم تكن عملية اوسلو لما كانت هناك سلطة، ولما كان بامكانكم أن تخوضوا الانتخابات.

الرئيس الفلسطيني محمود عباس والمتحدثون بلسانه يحاولون اقناع الرأي العام الفلسطيني في أن عملية اوسلو كانت انجازا هاما، وأن لها مستقبل قادم. هم يفعلون ذلك مثلا من خلال اقتباس اقوال القائم بأعمال رئاسة الوزراء في اسرائيل، اهود اولمرت، الذي «يأمل بأن تبدأ المفاوضات حول التسوية النهائية مع الرئيس محمود عباس فور الانتخابات الفلسطينية والاسرائيلية». هذا كان العنوان الرئيس في صحيفة «القدس» الواسعة الانتشار في يوم الاربعاء الماضي، والتي طرحت الأمور وكأنها استجابة لنداء اولمرت لمحمود عباس. لاحقا قيل أن اولمرت يُلمح بأن الفلسطينيين في القدس لن يقبعوا الى الأبد تحت السيطرة الاسرائيلية. أي أنه مستعد لتقسيم العاصمة في المستقبل.

اضافة الى ذلك، تقوم وسائل الاعلام الفلسطينية المقربة من السلطة بالاحتفال التام بكل استطلاع رأي اسرائيلي يُظهر أن اغلبية الاسرائيليين يريدون مواصلة الانسحابات في الضفة ومستعدون لتنازلات في القدس.

المتحدثون بلسان فتح يحاولون إخافة الناخبين الفلسطينيين مُدعين أن حماس هي حركة متعصبة اسلامية وستحاول إجبارهم على نهج حياة وقانون ديني صعب وغير قابل للتطبيق، وأنها «تعارض كل مفاوضات وتطالب بالحفاظ على الذراع العسكرية التابعة لها والإبقاء عليها».

اذا صدقنا استطلاعات الرأي الفلسطينية، فالاغلبية ما زالت تميل الى حركة فتح. ولكن حتى اذا كانت هذه اغلبية ضئيلة، فمن الواضح أن عددا ملموسا من المستقلين سيُنتخبون وبعضهم هو في الواقع من أنصار حماس. ولكن لن تكون أمامهم صعوبة في الانضمام الى تحالف برئاسة حركة فتح. يبدو أن ذلك سيكون شكلا مريحا لحماس التي سيكون أتباعها في المعارضة ولكن بعضا منهم سيكون في نفس الوقت في الائتلاف الحاكم، وبذلك سيتمكنون من تخطيط المسيرة القادمة بحذر.

داني روبنشتاين
محلل خبير في الشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/1/23

الرأي العام الفلسطيني والاسرائيلي هما اللذان سيحسمان مواقف السياسيين لديهما نحو التسوية المعتدلة المقبولة على الجانبين

■ كيف حدث أن قام الخارجون عن الليكود المسمون «كديما» وقادة حزب العمل باخراج الشريك الفلسطيني من القمقم، بل وأخذوا يتحدثون بصوت مسموع عن تقسيم القدس عشية الانتخابات الاسرائيلية القادمة تحديدا؟ هل أدرك شارون هكذا بكل بساطة بعد 38 سنة من الاحتلال أن السيطرة على شعب اجنبي بالقوة غير ممكنة، وتعلم كيف يقرأ العداد الديمغرافي؟.

في الايام العادية ايضا يقوم السياسيون بفحص درجة حرارة المياه قبل القفز اليها صفا واحدا. هذا ناهيك عن تصادف ذلك مع الموسم الانتخابي. من الممكن أن نفترض أنهم لو قدّروا أن ناخبيهم يتأثرون من شعارات على شاكلة «اولمرت/ بيرتس سيُقسم القدس»، لقاموا بنفض الغبار عن الشعار التكراري «عاصمة اسرائيل الى أبد الآبدين».

بطريقة طبيعية يأخذ كل حزب منطقته الانتخابية بالحسبان. الليكود يحذر من الدوس على ثآليل المستوطنين ونقاطهم الموجعة، والعمل يسعى لعدم إغاظة النقابات العمالية، وميرتس ستحرص على الحفاظ على مصالح الكيبوتسات، ولكن «كديما» وحدها متحررة من رهبة القطاعات السياسية أو الاقتصادية. الحزب أكبر وأكثر حداثة من أن يعبر عن مصالح قديمة ضيقة، الخليط الانساني وغياب المؤسسات والانتخابات الداخلية التمهيدية والاماكن المضمونة المستقطعة في القائمة تحوّل الرأي العام الاسرائيلي كله الى قطاع خاص لكديما.

دوف فايسغلاس، المقرب من مؤسس الحزب، قال في مقابلة أُجريت معه في «هآرتس» في تشرين الاول (اكتوبر) 2004 بأن الرأي العام كان أحد العوامل المركزية التي دفعت شارون الى الانسحاب من غزة. ومن هناك أصبح الطريق نحو الخروج من الليكود مُشرعا. فايسغلاس استذكر مبادرة جنيف ورسائل الضباط والطيارين الرافضين للأوامر. «هؤلاء لم يكونوا شبانا غريبي الأطوار مع خصلة شعر خضراء وقرط في الأنف ورائحة الغراس والمخدرات تفوح منهم»، قال المستشار، «هؤلاء كانوا اشخاصا مثل مجموعة سبكتور من خيرة شبان هذه البلاد».

بكلمات اخرى شارون توصل الى استنتاج بأن معارضة تكريس الاحتلال ودعم المبادرات السياسية تتفشى خارج دائرة اليسار المقلصة. هو شخص زحزحه الجمهور الى دوائر اعتبرت قبل سنوات غير بعيدة محمية طبيعية لـ«السلام الآن». بدلا من السباحة ضد التيار المركزي، كما تصرف شارون في حرب لبنان، يبدو وكأن شارون هو الذي انضم اليها. شارون تنازل عن معارضته لتفكيك مستوطنات واقامة الجدار الفاصل. كديما تقطف الآن ثمار هذه الخطوات وحفاظها على هذا الخير الوفير الذي سقط في أذرعها جزئيا يُجبرها على رعاية وري أماكن هائلة واسعة في الخارطة السياسية.

الجمهور العريض من ناخبي كديما سيجد في السنوات القادمة فرصة فريدة للتأثير على الحكومة. مجموعة من الاستطلاعات تظهر أن هذا الجمهور الذي يحب اعتبار نفسه «وسطا» سياسيا موجود في الواقع في قلب قلب اليسار. اغلبية الاسرائيليين يؤيدون استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس الدولتين حول الخط الاخضر تقريبا، وتقسيم القدس وحل مشكلة اللاجئين خارج اطار حق العودة. الخوف من احزاب اليسار الصهيوني واندفاعهم نحو كديما ليس نابعا من تحفظ من التسوية على صورة مشروع كلينتون أو مبادرة جنيف وانما من عدم الثقة بالشريك الفلسطيني.

ظاهرة مشابهة يمكن أن نجدها في الرأي العام لدى الجيران. 80 في المئة تقريبا من الفلسطينيين في المناطق يؤيدون استئناف المفاوضات حول التسوية الدائمة، و58 في المئة مستعدون لأن يكون ذلك على أساس مبادىء جنيف. حتى أتباع حماس الذين يعتبرون التوقيع على اوسلو اسوأ من أكل لحم الخنزير بالنسبة لهم، لم يتمكنوا من السباحة ضد هذا التيار، وهم يكافحون للحصول على مواقع في البرلمان الذي تشكل بناء على اوسلو. في حماس وفي اليمين الاسرائيلي ايضا يعولون على قيام الطرف الآخر بالأمر المطلوب الذي يؤكد ادعاءهم بعدم وجود الشريك.

برامج الاحزاب الريادية في اسرائيل والمناطق هي شهادة امتياز للرأي العام الاسرائيلي والفلسطيني. هي الشعلة التي تسير أمام الطليعة وفي نهاية المطاف سيفرض على السياسيين القرارات الصحيحة المطلوبة. خسارة على كل رجل وامرأة في هذا الجمهور الذين سيسقطون على الطريق.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/1/23

إما الخليل.. واما ان لا نكون

الانسحاب من المناطق تعبير عن التعب والهزال الايديولوجي لدى المسؤولين الذين يطرحونه

■ في كل نقاش يدور حول الخليل يجب التأكيد اولا وقبل كل شيء أنه لا يوجد أي تبرير ايديولوجي يسمح لاي طرف ان يحقق مراده من خلال الاضرار بأملاك الطرف الآخر، سواء كان عربيا أم يهوديا. من هنا وعلى طول الطريق، أهلا بالقادمين الى بؤرة الكراهية والتلون السياسي والتي لا تقوى فيها كل التبريرات على تمرير هذه التوجهات السياسية التي نراها تترصدنا هناك.

كيف يحدث ذلك، هكذا يتساءلون وبصدق، أن تتمكن حفنة من المتعصبين اليهود ان تشل مدينة عربية كاملة؟ شارع واحد ووحيد هو الذي ظل بأيدي اليهود في الخليل، وهو الشارع الذي ينزل من ناحية المقبرة ويمر متجاوزا «بيت هداسا» حيث يوجد «حي ابونا ابراهيم» عليه السلام ـ والمغارة ويخرج باتجاه مستوطنة كريات أربع. وفي جميع بقية شوارع المدينة، فان حركتهم فيها ممنوعة، مع أن اتفاقيات اوسلو ضمنت في حيثياتها «حركة حرة للجميع في جميع الشوارع والمناطق»، ومع ذلك فان هذه المجموعة المعروفة بـ«التلون السياسي» تصرخ مستنجدة للعرب صارخة بانه لا يعقل ان تُحدد او تُمنع حركة العرب في هذا «الشارع الوحيد» الذي ظل وحده مفتوحا لحركة ليهود (!).

في القناة الاولى (للتلفزيون الاسرائيلي) اجرى حاييم يافين وعنات سرجوستي مقابلات مع اشخاص يسيرون عبر هذا الشارع حيث كانا يظهران وكأن قلبيهما تتفطر بالدماء لمشاهدة حوانيت السكان العرب المغلقة دون أن يحاولا ايجاد علاقة تربط هذا الاغلاق بما حدث في هذا المحور من الطريق..